قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على خطاب تفاهم الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية الموجه إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة فى «وزارة الاستثمار والتعاون الدولى» بشأن تقديم الصندوق منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دينار كويتى لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور فى جمهورية مصر العربية ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفــق على خطــاب تفــاهم الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية الموجه إلى حكومة جمهورية مصــر العربية مُمثــلة فى "وزارة الاستثمــار والتعــاون الدولى" بشأن تقديم الصندوق منحة بمبلغ ١٠٠ ألف دينار كويتى لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور فى جمهورية مصر العربية ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ رمضان سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٢٠ مايو سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٠ شوال سنة ١٤٣٩ هـ (الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠١٨ م) .

معالى الأخت الدكتورة/ سحر أحمد محمد عبد المنعم نصر المحترمة

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : خطاب تفاهم منحة لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور فى جمهورية مصر العربية

بناءً على قرار مجلس إدارة الصندوق الصادر فى جلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ 2017/10/04 ، فإنه يسرنا إفادتكم بموافقة الصندوق على تقديم معونة فنية على سبيل المنحة (ويشار إليها فيما يلى بالمنحة) مقدارها مائة ألف دينار كويتى (100.000 د.ك) لحكومة جمهورية مصر العربية - ممثلة فى وزارة الاستثمار والتعاون الدولى - لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور فى جمهورية مصر العربية ، وذلك تحضيراً لمشروع إعداد مساحة قدرها ١٥ ألف فدان لزراعة حوالى ١,٥ مليون نخلة كمرحلة أولى ، وإجراء دراسة تسويقية للإنتاج ، وإنشاء مصنع للتمور والصناعات المرتبطة بها . كما تشمل الدراسة حجم الاستثمار المطلوب والإيرادات المتوقعة والعوائد الاقتصادية وخطة التمويل والجدول الزمنى لتنفيذ المشروع .

ونود الإفادة بأن المنحة المشار إليها آنفًا سيتم تقديمها على أساس الشروط والضوابط والإجراءات التالية :

١ - يعهد بإعداد الدراسة المشار إليها لمكتب استشارى يتم الاتفاق على اختياره بين الحكومة والصندوق ، على أن يكون من ذوى الخبرة المتخصصة فى مجال تلك الدراسة وعلى أن يتم اختيارهما من بين المكاتب الاستشارية المدرجة فى قائمة قصيرة تعد بالاتفاق

مع الصندوق ، بحيث يطلب من المكاتب الاستشارية المدعوة تقديم عروض فنية ومالية وذلك على أساس ضوابط تحدد مهام تلك الدراسة يتم إعدادها والاتفاق عليها مع الصندوق . وعند تلقى العروض من المكاتب الاستشارية المذكورة ، تقوم الجهات المعنية بتقييم العروض وموافاة الصندوق بتقرير مفصل عن التقييم مع التوصية بإختيار أفضل العروض ، وذلك للحصول على موافقة الصندوق على الاختيار ، ومن ثم يتم التعاقد مع المكتب الاستشارى المتقدم بذلك العرض ، على أن يقدم مشروع العقد المقترح للصندوق لإبداء موافقته عليه قبل إبرامه . ويقوم الصندوق بالمساهمة فى تمويل نفقات الدراسة المشار إليها وفقًا للنسبة التى يتفق عليها من تكاليف عقد الخدمات الاستشارية فى حدود مبلغ المنحة البالغ مقداره مائة ألف دينار كويتى (100.000 د.ك) . ويتم الدفع من قبل الصندوق بناءً على طلبات سحب مستوفية يوقع عليها مفوض أو مفوضين فى ذلك ، وبحيث تكون وفقًا لقواعد وإجراءات السحب الخاصة باستخدام مبالغ من المنح والمعونات الفنية التى يقدمها الصندوق .

٢ - ينتهى حق الحكومة فى سحب مبالغ من المنحة فى تاريخ 2019/12/31 أو أى تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والصندوق .

٣ - يصبح هذا الخطاب نافذاً وسارى المفعول بعد التوقيع عليه من الطرفين المفوضين قانونًا ، بعد استيفاء الإجراءات الداخلية المطبقة فى جمهورية مصر العربية .

٤ - تحتفظ جمهورية مصر العربية بحقوق الملكية الفكرية الناشئة عن إعداد الدراسات الممولة من هذه المنحة وعدم إرسال عينات النخيل أو التمور خارج جمهورية مصر العربية والنص على ذلك فى عقد الخدمات الاستشارية الممول من المنحة .

٥ - يجوز تعديل هذا الخطاب باتفاق الطرفين كتابةً بذات الإجراءات المنصوص عليها فى اتفاق المنحة .

٦ - يمثل الحكومة فى اتخاذ أى إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناءً على الاتفاق المضمن فى هذا الخطاب وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى أو أى شخص تنيبه عنها بموجب تفويض كتابى رسمى ، وأى تعديل أو إضافة لهذا الاتفاق توافق عليه الحكومة يجب أن يكون بموجب مستند كتابى رسمى يوقع عليه ممثل الحكومة على نحو ما ورد ذكره أو أى شخص تنيبه عنها بموجب تفويض كتابى رسمى .

٧ - فى حالة قبول حكومتكم الموقرة ، وفقًا للقوانين المطبقة فى هذا الشأن فى جمهورية مصر العربية للمنحة المشار إليها فى هذا الخطاب ، وفقًا للضوابط والشروط المذكورة آنفًا ، فإنه يرجى من معاليكم إثبات هذه الموافقة بالتوقيع على صيغة القبول الواردة فى نهاية هذا الخطاب ونسخته المرفقة وإثبات تاريخ التوقيع وموافاتنا بإحدى النسختين بعد التوقيع عليهما .

وتفضلوا ، معاليكم ، بقبول فائق التقدير والاحترام ،،

المدير العام

عبد الوهاب أحمد البدر

صيغة القبول :

نؤكد قبولنا وموافقتنا على المنحة الواردة بهذا الخطاب وفقًا للأحكام والترتيبات الواردة فيه .

حكومة جمهورية مصر العربية

(ممثلة فى وزارة الاستثمار والتعاون الدولى)

عنها :

المفوض بالتوقيع

(**إمضاء**)

التاريخ : 2018/3/13